

Distr.: General
14 May 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى البيان الصادر بشأن الحالة في جنوب السودان عن الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين لجمعية رؤساء الدول والحكومات التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفيه حثّ رؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية أطراف النزاع على الامتثال التام لاتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي البيان نفسه، طلب رؤساء الدول إلى مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يوفر كل أشكال الدعم اللازم لنشر قوة للحماية والردع في إطار آلية الرصد والتحقق المنشأة عملاً باتفاق وقف الأعمال العدائية. وقد تلقيت بعد ذلك رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وجهها إليّ رئيس الهيئة الحكومية الدولية ورئيس الوزراء الإثيوبي، السيد هايلي مريم ديسالين، وأشار فيها إلى طلب الهيئة الحكومية الدولية أن يقدم مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الدعم لآلية الرصد والتحقق كما طلب أيضاً دعم الأمم المتحدة من أجل نشر الآلية.

والحاقاً ببيان الهيئة الحكومية الدولية الصادر عن دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤ والرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الواردة من رئيس الهيئة المذكورة، أجرت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، مشاورات مع الهيئة بشأن نوع الدعم المطلوب لنشر قوة الحماية والردع. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، ورد إلى الأمم المتحدة مقترح من الهيئة يوضح مفهوم قوة الحماية والردع في إطار آلية الرصد والتحقق.

وتعكف الأمانة العامة حالياً على دراسة هذا المقترح وسيتمنى لها في غضون بضعة أيام أن تقدم توصيات في هذا الشأن إلى مجلس الأمن.



وقد التقى في إثيوبيا اليوم الموافق ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، كما تعلمون، السيد سلفا كير، رئيس جنوب السودان والسيد ريبك مشار حيث وقعا اتفاقاً حلّ الأزمة في جنوب السودان. وقد يُطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن توفر الأمن لأفرقة الرصد والتحقق المنتشرة في بور وبانتيو وملكال.

وريثما يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن طلب الهيئة الحكومية الدولية، أدعو المجلس إلى النظر في الموافقة على أن توفر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الأمن لأفرقة الرصد والتحقق على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة وفي حدود القدرات المتاحة لها حالياً.

(توقيع) بان كي - مون